ملحق اليوم

المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

العدد (2386) السنة التاسعة - الاثنين (6) شباط 2012

10
مدرب الانيق جمال علي: المنافسة على إحراز اللقب مهمة صعبة

13
استيراد ١٥٠ ميكا واط هل سينهي أزمة الكهرباء؟

19
مشاهير في القائمة السوداء

القادة يجلسون على طاولة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني

◆ العراقية تنتظر جدول أعمال الاجتماع.. والتحالف الوطني يستبقه بمقترحات

□ بغداد / إياس حسام الساموك

تعاود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني اليوم الاجتماع، بعد اتفاق الكتل السياسية على عقده في مقر رئيس الجمهورية جلال طالباني، بالمقابل تربط القائمة العراقية عودتها إلى الحكومة بما ينطوي عليه جدول أعمال اللجنة، غير أن التحالف الوطني استبق الاجتماع بتقديمه ما اسماها "مقترحات" يراها ضرورية لإنجاح الحوار، مجددا رفضه تسمية اللقاء، مؤتمرا وطنيا، إنما هو، حسب نواب في التحالف، ملتقى للقوى السياسية.

يشار إلى أن اللجنة التي شكلت بغية التمهيد للمؤتمر الوطني الموسع كانت قد عقدت اجتماعها الأول بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب في منتصف الشهر الماضي.

طالباني، كشف أن اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني سيعقد اليوم بمقر إقامته في بغداد.

ونقل بيان رئاسي كانت قد تلقت (المدى) نسخة منه عن طالباني القول إن "الكتل البرلمانية الرئيسة الثلاث؛ التحالف الوطني والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني اتفقت على عقد اجتماع اللجنة التحضيرية التي تضم ممثلين عن تلك الكتل اليوم في مقر رئيس الجمهورية ببغداد".

القائمة العراقية، التي أنهت نصف قطيعتها للعملية السياسية بالعودة إلى الحكومة رفضت أمس استئناف حضورها جلسات الحكومة لحين الاطلاع على جدول أعمال اللجنة التحضيرية ومن ثم تتخذ موقفاً في ضوء ما تراه مناسبا.

ويقول النائب طلال الزوبعي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "لن نتخذ قرار العودة إلى الحكومة إلا بعد اقتناعنا بجدوى جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني".

ويؤكد الزوبعي "أن ما حصل معنا خلال الفترة ماضية لاسيما في قضيتي؛ نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك الذي طلب المالكي سحب الثقة عنه، جعلنا أكثر قوة وتماسكا"، مستدركا "انا متفائل جدا حيال لقاء اليوم، فالجميع صار يشعر بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة".

على الجانب الآخر، وضع التحالف الوطني الكتل السياسية أمام نقاط عدة يجب الالتزام بها قبل الدخول في المناقشات.

الالتزام بالدستور والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، أهم ما يركز عليه التحالف، في الاجتماع المرتقب والذي يصفه النائب سلمان الموسوي بـ"ملتقى القوى السياسية"، مشددا على شعور الجميع بالتفاؤل لوجود حسن نوايا في حل الأزمة السياسية.

الموسوي أضاف في تصريح لـ(المدى) أمس "يجب بحث المشاكل التي طرأت بعد انسحاب القوات الأميركية من خلال النهوض بالواقع السياسي".

أما عمّا تبقى من اتفاقيات أربيل التي شكلت بموجبها الحكومة، فبرغم تأكيد العراقية على عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية سوى إعطاء منصب رئيس الوزراء إلى نوري المالكي، غير أن الموسوي يصر على بقاء بند واحد، المجلس الوطني للسياسات العليا، وقال "لا مانع من إسناد المنصب الى زعيم العراقية إياد علاوي فالمشروع معروض أمام البرلمان، وبإمكانه الحصول على ما يريد من خلال تعديل النواب بعض فقرات المشروع التي تتعارض مع الدستور، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الداخلي لمجلس الوزراء فالأمر مناط بالبرلمان لان مشروعه رفعته الحكومة وعلى النواب مناقشته، أما التوازن في مؤسسات الدولة فتوجد لجنة بين الكتل السياسية تعمل على تحقيقه".

البرلمان يتسلم تقريرا يؤكد سوء أوضاع العراقيين في سوريا

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب، عن تسلمها تقريرا من السفارة العراقية في سوريا يؤكد سوء أحوال اللاجئين في دمشق، مشددة على تعرض عدد منهم إلى جرائم مختلفة بينها القتل والخطف، فيما لفتت إلى وجود تعاون مع الوزارات ذات العلاقة من اجل إعادتهم إلى العراق بأقرب وقت ممكن.

وتشهد سوريا اضطرابات وأعمال عنف في أعقاب احتجاجات نظمها سكان للمطالبة بإسقاط النظام منذ شهر آذار من العام الماضي.

وقالت رئيسة لجنة المهجرين البرلمانية لقاء مهدي وردي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "كنا نتوقع مسبقا تعرض العراقيين في سوريا إلى مثل هكذا أحداث لاسيما مع التطورات الأمنية التي تشهدها سوريا، والعدد الكبير للنازحين".

وتابعت "وردنا تقرير من السفارة العراقية في دمشق يؤكد تعرض العراقيين إلى اعتداءات كثيرة خصوصا في مناطق دمشق والسيدة زينب وعلى طريق حمص، وبالتالي نحتاج إلى تهيئة كامل الاستعدادات لجلاء العراقيين في سوريا".

وعن طبيعة هذه الاعتداءات، أكدت وردي أنها "تتراوح ما بين جرائم قتل واختطاف مقابل فدية مالية"، وأردفت "هناك شعور باليأس من قبل بعض النازحين المتوطنين هناك نظرا لفقدان الأمن في سوريا فهم لا يستطيعون العودة إلى العراق ولا حتى الاستمرار في سوريا".

وبينت رئيسة لجنة الهجرة والمهجرين أن "هناك خلافات طائفية، فبعض العراقيين يتعرض للأذى على أساس الهوية والانتماء المذهبي، وهو إنذار خطير للعراقيين وعلينا التعامل بجدية مع هذا الملف فمن المتوقع أن تأتي مجاميع عراقية كبيرة وان المخيم الذي نصب على حدود مع سوريا هو لاستقبال العراقيين، بالدرجة الأساس، ومن الممكن أن يتم تضييف السوريين بالتعاون مع وزارة الصحة والنقل والداخلية وجهاز المخابرات".

■ التفاصيل ص٣

إيران ترفع الحظر عن دخول رعاياها عبر المنذرية

□ بغداد / المدى

ذكر مصدر مسؤول في إدارة منفذ المنذرية الحدودي بديالى، مساء امس الأحد، أن السلطات الإيرانية رفعت الحظر عن دخول رعاياها إلى العراق بعد استقرار الأوضاع الداخلية في المحافظة، في حين توقع مصدر إعلامي في المحافظة أن تشهد الأيام المقبلة عودة نشاط المنفذ إلى سابق عهده بالنسبة لنقل المسافرين والبضائع.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن مصدر قوله إن "السلطات الإيرانية رفعت الحظر عن دخول رعاياها لاسيما الراغبين بزيارة العتبات المقدسة في وسط العراق وجنوبه، عبر منفذ المنذرية الحدودي نتيجة استقرار الأوضاع الأمنية في المحافظة بعد الأزمة التي شهدتها على خلفية مطالبة غالبية أعضاء مجلس المحافظة إعلانها إقليماً".

وأضاف المصدر، وهو ضابط برتبة مقدم طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "السلطات الإيرانية اتخذت قراراً بحظر دخول رعاياها إلى العراق عبر منفذ المنذرية الحدودي منذ ١٥ كانون الأول ٢٠١١ الماضي، نتيجة الأوضاع غير المستقرة في ديالى حينها".

من جانبه أقر المتحدث الإعلامي باسم إدارة محافظة ديالى، تراث العزاوي، "، إن "نشاط منفذ المنذرية الحدودي تضرر كثيراً بسبب تداعيات أقلمة ديالى مما أدى إلى تراجع حركة نقل المسافرين والقوافل التجارية".

وتوقع العزاوي، أن "يعاود منفذ المنذرية الحدودي، نشاطه المعهودة بالنسبة لحركة نقل المسافرين والبضائع في الأيام المقبلة نظراً لتأكيد الإدارة المشرفة عليه بأن قوافل الزوار الإيرانيين ستبدأ تدفقها على المنفذ قريباً جداً".

ويعد منفذ المنذرية الحدودي بين العراق وإيران، شرق محافظة ديالى، من المنافذ الهامة التي تشهد حركة يومية كبيرة في نقل المسافرين والقوافل التجارية.

وصوت مجلس محافظة ديالى في (١٢ كانون الأول ٢٠١١ الماضي)، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، ووقعوا طلباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة الاتحادية بشأن القرار، في حين أكد نائب الرئيس صادق الحسيني أن القرار اتخذ من دون موافقة هيئة رئاسة المجلس، معتبراً أن الوقت الراهن "غير مناسب" لمثل هذا الإجراء، كما شهدت المحافظة حركة احتجاجات شعبية واسعة ضد القرار، مما أضطر غالبية أعضاء كتلة العراقية في مجلس المحافظة وإدارتها (وهم الأغلبية) إلى اللجوء لقضاء خانقين، ١٠٥ شمال بعقوبة، تخوفاً من الأوضاع الأمنية "غير المستقرة".

تظاهرات في ساحة الفردوس تنتقد تدني المستوى المعيشي.. عدسة/ المدى

معمّر عراقي يحصل على الجنسية البريطانية

□ بغداد / المدى

حصل رجل عراقي بعمر ١٠٤ أعوام على الجنسية البريطانية، ليكون بذلك اكبر شخص يحصل على الجنسية البريطانية في تأريخ المملكة. وذكرت صحيفة ميرور البريطانية، في تقرير لها أن "توفيق خنجر عراقي بعمر ١٠٤ أعوام حصل على الجنسية البريطانية، ويعتقد انه اكبر شخص يحصل على الجنسية البريطانية".

وخنجر، عراقي، صانع مجوهرات سابق، لديه ستة أبناء وبنتان، انتقل إلى المملكة المتحدة للعيش فيها قبل ست سنوات. وقال خنجر على هامش حفل ومراسيم منحه الجنسية وأدائه القسم أمام الملكة "ابقي نفسي مشغولا بمشاهدة التلفاز ولعب الورق والقراءة والاستماع إلى الموسيقى كما أقوم بإصلاح الساعات المكسورة"، وأضاف أن "سر حياتي الطويلة هو ضبطي لأعصابي".

الأولمبي يعقد مسيرته في تصفيات لندن ٢٠١٢

□ بغداد / المدى

عقّد المنتخب الاولمبي مشواره في التصفيات المؤدية إلى اولمبياد لندن ٢٠١٢ بعد أن خسر أمام المنتخب الإماراتي بهدف من دون رد أمس الأحد في العاصمة القطرية الدوحة ضمن منافسات المجموعة الآسيوية الثانية التي تصدرها منتخب أوزبكستان بعد فوزه الثمين على نظيره الاسترالي بثنائية نظيفة أمس أيضا في طشقند.

وبهذه النتيجة يكون منتخبنا الاولمبي قد وضع نفسه في موقف لا يحسد عليه وهو يتراجع إلى المركز الثالث في حين أنعش المنتخب الإماراتي آماله في الصراع على بطاقة التأهل الوحيدة رافعاً رصيده إلى ٥ نقاط خلف المتصدر منتخب أوزبكستان بفارق ٣ نقاط.

ويدين المنتخب الاولمبي الإماراتي بفوزه الثمين إلى لاعبه احمد علي سالم الذي أحرز الهدف الوحيد بعد دقيقتين من انطلاق المباراة التي اخفق فيها لاعبونا بإدراك التعادل من خلال فرص عدة سهلة أبرزها الفرصة التي أتيحت أمام نبيل صباح في الدقيقة (١٨) عندما تباطأ باستثمار كرة انفرد بواسطتها بالحارس الإماراتي خالد سعيد لكنه بالغ في تأخره حتى قطعت من قبل احد المدافعين الإماراتيين في الوقت المناسب.

دعمت العملية السياسية وأعلنت مساندة الحكومة

الفصائل المسلحة تبحث عن دور بعد الانسحاب

□ بغداد / المدى

بعد أقل من شهرين على الانسحاب الأمريكي من العراق، تتزاحم الفصائل المسلحة على تنظيم مهرجانات ومؤتمرات للاحتفال بخروج الأميركيين، وتتنازع الفضل في دفعهم خارج البلاد.

يؤكد كل فصيل أنه يمثل المقاومة الحقيقية في العراق التي دحرت الأميركيين دون أن تتلطخ أيديها في دماء العراقيين. إلا أنه في الوقت ذاته تكشف هذه المهرجانات عن وجه جديد لتلك الفصائل. ففي الفنادق الكبرى أو في الساحات العامة تغيب صور المسلحين الملثمين وبدل كلام الوعيد، يفيض الكلام السياسي وإن كان بصبغة دينية.

وحسب (بي بي سي العربية) فأن معظم الفصائل تحاول البحث عن دور جديد لها في العراق ومعظمها يتحدث عن الانتقال إلى المقاومة السلمية عبر الانخراط في العملية السياسية.

أول من أعلن تحوّله إلى العملية السياسية هو عصائب أهل الحق التي كانت تعتبر وكتائب حزب الله من أبرز الفصائل المسلحة في جنوب البلاد التي ألحقت أضرارا بالأميركيين وظلت تترصدهم حتى خروجهم النهائي من البلاد.

منذ أسابيع أعلنت العصائب، أنها مع خروج الأميركيين ولن ترفع السلاح مجددا وأنها تسعى للمشاركة في العملية السياسية، وهو ما رحّب به رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

أما كتائب حزب الله العراقي فنظّمت يوم السبت أول مهرجان شعبي لها، مستوحى إلى حدّ بعيد من مهرجانات حزب الله اللبناني. إلا أن التنظيم العالي للمهرجان لم يخف التلبّك السياسي للكتائب التي قدّمت المتحدث الرسمي عنها كأرفع مسؤول فيها.

إلا أن ما استشفي من أحاديث جانبية مع مسؤولين رفضوا التعريف عن أنفسهم رسميا على انهم قياديون في الكتائب، ان الكتائب مستعدة لدعم العملية السياسية للحكومة. وماذا عن السلاح؟ "لكل حادث حديث"، يردّ الشيخ جاسم الساعدي من الكتائب مضيفا: "أي حديث عن السلاح يكون حتى إشعار آخر. فنحن لدينا مرجعيات نعود إليها وإذا ما فكّر الأميركيون بالعودة إلى العراق بأي شكل من الأشكال، فسنحمل سلاحنا من جديد".

يبقى الفصيل الأبرز وهو لواء اليوم الموعود، الجناح العسكري للتيار الصدري الذي يؤتمر بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. حاليا يجمّد اللواء نشاطاته المسلحة. إلا أن الصدر حذّر الأميركيين مؤخرا وعلى خلفية استخدامهم طائرات مراقبة دون طيار لمواكبة مسؤوليهم في العراق، انه لن يسكت عن أي تكرار لما اعتبره "انتهاكا للسيادة العراقية"، داعيا الفصائل كافة للتأهب في حال استوجب الرد.

لا يختلف المشهد على الجانب الآخر كثيرا. فعدد كبير من المجموعات المسلحة اجتمع في إطار مؤتمر فصائل المقاومة بقيادة رئيس دار إفتاء السنة والجماعة مهدي الصميدعي، الذي كان يوما من أهم قياديي الفصائل المسلحة.

تحت رعاية رئيس الوزراء، أطلق المجتمعون شعارا جديدا هو من "الدفاع إلى البناء" لخّصوا فيه مشروعهم المستقبلي القائم على التحوّل إلى مقاومة سلمية تسعى "لبناء ما هدّمه الأميركيون وتخليص المجتمع من مخلّفات الفيروسات التي تركها الأمريكيون في العراق"، حسب وصف الصميدعي.

أما بالنسبة لمصير الذخيرة التي بحوزة هؤلاء، فيشير مشاركون في المؤتمر إلى أنها باتت الآن تحت ظل العلم العراقي دون توضيح أكبر في هذا الشأن.

انصار عصائب اهل الحق.. (ارشيف)

المطالبة برفع الحصانة عن ٣ نواب

□ بغداد / المدى

كشف مصدر سياسي مطّلع، أمس عن وصول كتاب من مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس النواب يطالب برفع الحصانة عن النائبين عن القائمة العراقية حيدر الملا وسليم الجبوري والنائب عن التحالف الوطني صباح الساعدي، بتهم مختلفة.

في حين نفى مجلس القضاء صدور أي كتاب منه يقضي برفع الحصانة عن أي نائب في مجلس النواب، وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن مجلس القضاء ليس من صلاحياته رفع الحصانة عن أي نائب"، وأضاف البيرقدار "هناك ١٦٠ محكمة في العراق، وإذا صدر أي حكم من إحدى هذه المحاكم بحق نائب فان وظيفة مجلس القضاء هي مفاتحة رئاسة البرلمان لرفع الحصانة حتى تكون هناك إمكانية لمحاكمة النائب"، وكشف البيرقدار أن هناك "أمراً صدر من محكمة قضايا النشر والإعلام بحق النائب حيدر الملا وتم مفاتحة مجلس القضاء بذلك والذي فاتح بدوره مجلس النواب، ويبقى أمر رفع الحصانة عنه من صلاحية مجلس النواب"، وذكر البيرقدار أن هناك شكوى مقامة على الملا من احد القضاة، لأنه تهجّم عليه في إحدى القنوات الفضائية وأقام عليه دعوى بصفته الشخصية".

وكان المصدر السياسي قد صرح لوكالة السومرية نيوز إن "مجلس القضاء الأعلى أرسل، أمس الأحد، كتابا إلى مجلس النواب يطالب فيه برفع الحصانة عن المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا لتهجمه على القضاء في العديد من المواقف"، مضيفا أن "القضاء طالب في كتابه أيضا برفع الحصانة عن النائب عن العراقية رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية سليم الجبوري لاتهامه وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

■ تفاصيل ص٢